تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified Dupont لعينة من المصارف العراقية الخاصة

م.م. غيث أركان عبد الله
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

المستخلص:

يهدف هذه البحث معرفة مدى تمتع المصارف المحلية العراقية بالكفاءة المصرفية اذ يعد القطاع المصرفي أحد المجالات الحساسة والمهمة لاي مجتمع، فهو الركيزة والقاعدة التي يستند لها نجاح أو فشل أي اقتصاد، فقياس الكفاءة في استغلال موارد هذا القطاع يعد عملا ضروريا لترشيد وتوجيه مسيرة الصناعة المصرفية لكل بلد.

تم الاعتماد في تحليل النتائج على المنهج الكمي من خلال استعمال نموذج ديبونت المعدل وذلك بعرض البيانات المالية للمصارف محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها ومن ثم تحديد النتائج بالاعتماد على التقارير المالية لهذه المصارف وقياس الأداء المالي للعمل المصرفي.

وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها، تعد المصارف متقاربة المستوى من حيث الارباح باستثناءات بسيطة واعتماد المصارف صيغا أستثمارية مضمونة الربحية، أما اهم الاستنتاجات فهي أستخدام نموذج Modified DuPont Formula لما له من القدره على تفسير اوضاع الشركات التي تطاب القروض، يجب على المصارف العراقية تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليدي والمستحدث.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الأرباح، كفاءة التكاليف، هامش الربح، العائد على الأصول، الرافعة المالية.

Evaluating the operational efficiency of commercial banks using a model DuPont Modified Form
For a sample of Iraqi private banks

Abstract:

The purpose of this research is to know the extent to which Iraqi banks enjoy banking efficiency, The banking sector is considered one of the most important and sensitive areas for any society, It is the basis and base for the success or failure of any economy, Measuring efficiency in exploiting the resources of this sector is necessary to rationalize and guide the banking industry country.

The analysis of the results on the quantitative approach was based on the use of the revised DePont model by presenting the financial data of the banks studied, analyzing and interpreting them, and then determining the results based on the financial reports of these banks and measuring the financial performance of the banking business.

A number of conclusions and recommendations have been reached. The most important of these conclusions is the use of the Modified DuPont Formula model, because it has the ability to explain the conditions of the companies that correspond to the loans, Offering a complete package of banking services combining traditional and innovative.

Key words: efficiency gains, cost efficiency, profit margin, return on assets, leverage.

المقدمة:

يكتسب موضوع تقييم الأداء اهمية كبيرة بالنسبة لاي مؤسسة مالية، لاسيما خلال المرحلة الحالية التي يشهد فيها العالم ازمات مالية وانعكس على اداء المصارف العالمية والتي كان من بين أسباب انهيارها أو افلاسها التناقض والاختلاف في الكفاءة التشغيلية لمواردها.

لذا توجب القيام بعمليات تقيم الاداء التشغيلي لتلك المصارف، اذ اصبحت هذه العملية من العمليات الضرورية والملحة، ويعتبر تقييم أداء المصارف العراقية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي العراقي من تحولات واصلاحات وتقييم أثر هذه الإصلاحات في أداء وكفاءة المصارف ومدى تأهيلها لمنافسة المصارف الاقليمية والدولية وتشكل المصارف العراقية جزء من هذه المصارف.

تناول هذا البحث قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية من خلال دراسة حالة عينة من المصارف الخاصة بالعراق، والمكونة من (8) مصارف ولسلسلة زمنية تمتد من 2010 – إلى 2017 وفق منهج دراسة الحالة، اذ حاول الباحث من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في كيفية قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق؟ وما مدى قدرة تلك المصارف على تحقيق مستوى عالي من الكفاءة التشغيلية، اذ تطرق الباحث لمفهوم الكفاءة التشغيلية ومكوناتها ومحدداتها وطرق قياسها، كما قام الباحث بدراسة تحليلية مالية باستعمال نموذج Modified DuPont Formula الذي يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية في ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA) كما يبين قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE).

1- أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في دور المصارف الخاصة في التمويل وتوفير السيولة، من خلال تقويم كفاءتها التشغيلية من اذ قياس الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA) وقدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE).

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في المخاطرة التي تتعرض لها المصارف الناتجة عن عدم قدرتها على استثمار مواردها المالية بشكل امثل في وقت ترتفع فية شدة المنافسة الخارجية وتزداد فيه أثر الازمات المالية وترتفع المخاطر.

3 – فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها (ان استعمال نموذج Modified DuPont Formula في تحليل المركز المالي لعينة من المصارف التجارية الخاصة يؤدي لتقويم فعال للكفاءة التشغيلية للمصارف)، فهو يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على الربحية.

4– هدف البحث:

يهدف البحث الى تقويم الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة وذلك بتحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث وتحليلها وتفسيرها باستعمال معادلات نموذج ديبوينت من خلال الاستعانة بالتقارير المالية للمصارف عينة البحث، اذ يتم قياس الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على الربحية (ROA) وقدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع الربحية بالنسبة لحقوق الملكية (ROE).

5 – الحدود الزمانية والمكانية:

تم اعتماد (8) مصارف عاملة في العراق كونها عينة عشوائية لتحليلها ضمن قطاع المصارف التجارية الخاصة وللمدة من (2010–2017) والمتوفرة في سوق العراق للاوراق المالية للمصارف عينة البحث، وان سبب اختيار هذه المصارف هو توفر بياناتها للباحث وعدم امكانيه الحصول على بيانات لمصارف اخرى.

6– هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين:

المبحث الاول تناول فية الباحث الجانب النظري مايخص الكفاءة التشغيلية المصرفية، أما المبحث الثاني فتناول الباحث فيه الاطار العملي للبحث من اذ استعمال نموذج Modified DuPont Formula، ثم استعراض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

7– أساليب البحث المعتمدة:

تم استعمال المصادر ذات العلاقه بالموضوع بهدف تكوين اطار نظري للبحث، اما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الكشوفات الماليه (الميزانيه العموميه وكشف الدخل) لغرض تحليل كفاءتها التشغيلية من خلال استخدام نموذج Modified DuPont Formula.

المبحث الاول: الكفاءة التشغيلية المصرفية

1.1 مفهوم الكفاءة المصرفية:

سلك مفهوم الكفاءة المصرفية أبعادا أخرى للاستخدام الأمثل للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي وهيكله ووحداته المصرفية وكفاءة الأداء المصرفي ككل، اذ ركزت أغلب دراسات الكفاءة المصرفية على تقييم كفاءة المصارف في إطار التكاليف التشغيلية، وذهبت دراسات اخرى الى الكفاءة المصرفية في

إطار ربحية المصارف، كما استعمل مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقاتها على المصارف بقياس الكفاءة التقنية أو السعرية لمصرف معين أو مصارف عديدة **(الجميل، 1989:75)**.

كما تعرف الكفاءة التشغيلية بأنها مجموعة من المهارات والخبرات المكتسبة من بيئة العمل فهي تمثل القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من اذ التكلفة والوقت أي بمعنى أخر هي مختلف المبادئ والقواعد التي يتسم بها شيء معين وتساهم في تحقيق مختلف النتائج المحددة، فهي بذلك تتكامل مع مفهوم الفاعلية في العمل وفقا لخطة معينة، بقصد تحقيق الأهداف المرسومة **(صالح، 2004: 388)**.

أما تعريف الكفاءة المصرفية بطريقة أشمل فهو قدرة توجيه الموارد الإقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى **(ابتسام، 2009: 10-11)** وبتحليل هذا التعريف نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب وعليه من هذا المنطلق فإن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية.

لتتمكن تلك المصارف ذات الكفاءة المصرفية أو التخصصية من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغيرات الأسعار واشتداد المنافسة **(عبد مولاه، 2011: 3)**.

2.1 مفهوم الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية:

تعني الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن المصرف في تحقيق ادارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، وهنا لابد من توفر جهاز رقابي فعال بالاضافة لادارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات المصرف، فالادارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات المصرف ومخرجاته وعليه فالكفاءة التشغيلية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ضل بيئة تتميز بشدة المنافسة، وهنا يظهر مصطلح الادارة بالكفاءات والأهداف بغية الوصول وتحقيق الاستراتيجيات المخططة لمجلس الادارة كما وتتأثر كفاءة المصرف بنظم الحوافز المطبقة ومدى التطور التكنولوجي المستخدم والمهارات الإدارية المتوفرة وسياسة الأجور... الى اخره ، وبالتالي فأن ارتفاع درجات الكفاءة التشغيلية في المصرف يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر **(شريفة، 2015: 22)**.

3.1 أهمية الكفاءة المصرفية:

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يأتي **(طارق، 2006: 10-11)**:

1.3.1 يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال.

2.3.1 ان الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر في جودة الأصول ومنه في الربحية.

3.3.1 يتطلب ارتفاع معدلات الكفاءة الى وجود ادارة كفؤة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يعمل على رفع صافي الدخل للمصرف.

4.3.1 ان جمع العناصر السابقة يؤدي إلى الناتج الاساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الامر هو توجيه مصادر الاموال إلى استخداماتها المثلى.

5.3.1 البحث عن فرص جديدة لاستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف يحقق له أرباحا أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع بالاستثمار.

6.3.1 السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال.

4.1 أنواع الكفاءة المصرفية: هناك أنواع عديدة للكفاءة المصرفية أهمها:

1.4.1: الكفاءة الانتاجية:

يمكن تعريف الكفاءة الانتاجية في المؤسسة المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف، كما يمكن تعريفها بانها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية وبين الناتج من تلك العملية، اذ ترتفع الكفاءة الانتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد **(الحاج وفليح، 242:2009)** .

2.4.1: كفاءة وفورات الحجم:

تعد وفورات الحجم من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة المصرفية، لان التوسع في حجم المؤسسة وعملياتها يؤدي لخفض التكاليف وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، بامكان المؤسسة تغيير جميع عناصر الانتاج التي تستعملها وبذلك تتغير تكاليف الانتاج في الأجل الطويل مما يؤدي الى زيادة حجم المؤسسة بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وهذا ما يسمى بمبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم وهذه الزيادة تكون في إستمرار إلى أن تبدأ بالتناقص عند حد معين وهو مبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم **(قريشي، 2008 :84)**.

3.4.1: وفورات النطاق:

باندماج الأسواق المالية توجهت المصارف للدخول في هذه الأسواق بهدف الاقتراض، وفي ظل اشتداد المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء، توجهت أغلب المصارف إلى التوسع في منتجاتها بتنويع محافظها المالية وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية، وبفضل هذا التنوع استطاعت تحقيق ما يسمى بوفورات النطاق أي تخفيض التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات، فيمكن أن يستفيد المصرف من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته

الحالية وبما أنه يملك عمليا الأدوات والخبرات والتي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة وبكلفة أقل من أن يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج عن مثل هذا التشعب في دائرة العمل الكثير من الابتكار ويمكن أن يكون مصدرا مهما للربح.

فقد وجد كل Humphrey and Berger في عام 1991 أن المصارف متعددة الإنتاج والتي تعرف بإنتاج مخرجات متنوعة، تملك أفضلية تخفيض تكاليفها بنسبة تتراوح من (10%) و (40%) من المصارف المنتجة لمنتج واحد، وبإمكان المصرف التوسع في مجال أعماله المصرفية، وعليه خفض تكاليفه المتوسطة بتحوله إلى مصرف كبير يرفع حجمه، وهذا من دون فتح فروع أو تركيب أجهزة صراف آلي وانما بتوسيع النطاق في منطقته الجغرافية (**الخزامي، 2007 :227**).

5.1 أهمية الربحية في الكفاءة المصرفية:

تسعى المصارف الى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمار، وذلك انطلاقا من تمويل إستثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة مع الأخذ بالاعتبار مستوى المخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف، فعلى سبيل المثال تسعى المصارف لزيادة العائد على حقوق الملكية وذلك بزيادة الرفع المالي لانه لا يمكن مشاركة المودعين بالارباح التي يحققها المصرف في حين تؤدي زيادة التمويل عن طريق اصدار الاسهم الى زيادة عدد المساهمين مما يؤدي الى انخفاض نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، إلا أن البنك المركزي يمنع المصارف التجارية من الافراط في إستخدام الرافعة المالية لأسباب منها إما وجود قيود على الحد الأدنى لرأس المال، فهو يمثل حماية للمودعين والجهاز المصرفي، لأن التمويل بالدين يعني إنخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات، مما يزيد من مخاطر رأس المال أو قدرة المصرف على توظيف الودائع (**Onson, Hemple and Coleman, 1994: 269**).

6.1 الكفاءة التشغيلية المصرفية:

تعرف الكفاءة التشغيلية بأنها الكفاءة في استخدام المدخلات (**Robert, 1995 : 1**)، وتعمل الكفاءة التشغيلية على تقليل النفقات والهدر وتعظيم قدرات الموارد، من أجل تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء، والكفاءة التشغيلية تهتم بتحديد عمليات الاسراف والموارد التي تستنزف أرباح المنظمة، كما تهتم الكفاءة التشغيلية بتصميم اجراءات العمل الجديدة التي تعمل على تحسين الجودة والانتاجية.

7.1 قياس الكفاءة المصرفية:

تنبع أهمية قياس الكفاءة في القطاع المالي من آثارها الكبيرة في النظام المالي الفعال في الاقتصاد الجزئي وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، اذ أن القطاع المالي له تأثير قوي في تخصيص الموارد المالية مما يساعد على ايجاد أفضل توظيف للانتاجية للحد من سوء التوزيع ومن أجل تخصيص الموارد

الاقتصادية بشكل صحيح ينبغي أن يكون النظام المالي المصرفي كفوء باذ يدعم تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي (**Zuzana, 2009: 1**).

لقد كانت أغلب الدارسات في الماضي تتناول موضوع قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية، لكن انتقدت في عدة نقاط منها إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية، وكذلك تعطي فقط صورة ضيقة وغير مكتملة لأداء المصرف، ولا تعطي نظرة طويلة المدى لكفاءة المصارف (**معارج وشياد، 2011: 5**).

اذ ان الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتعدد اساليب قياس مدخلاتها ومخرجاتها، صاحبه تنوع في اساليب قياس الكفاءة المصرفية وأدواتها (**رايس والزهراء، 2009: 62**) وتعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال Farrell عام 1957 وهو الذي حدد مقياسا بسيطا لكفاءة الشركة التي تشكل من مدخلات متعددة، اذ افترض أن الكفاءة تتكون من عنصرين الكفاءة التقنية وكفاءة التخصيص والجمع بين المقياسين يوفر قدرا من الكفاءة الكلية (**Worthington, 1998, 3** .).

ولقد ساهم Farrell (1957) في وضع المبادئ العامة لقياس الكفاءة ودراسة الانتاجية في الاقتصاد الجزئي، وكان من أبرز مساهماته في أمرين كيفية تعريف الكفاءة والانتاجية، وكيفية حساب مؤشر التكنولوجيا ومقاييس الكفاءة.

وقد عرف اللاكفاءة بأنها المسافة التي تبعد الشركة عن حدود دالة الإنتاج المقبولة كمعيار (**Fiorentino et al., 2006, 4**)، لذا نشأت طرق معلمية أشهرها تحليل الحد العشوائي SFA وأخرى غير معلمية أهمها تحليل مغلف البيانات DEA، كأساليب حديثة استخدمت بشكل واسع في دراسات وأبحاث قياس الكفاءة المصرفية (**معارج وشياد، 2011: 10**).

وهنا نستعرض الطرق الكمية لتقدير الكفاءة التشغيلية، وتنقسم الطرق المستخدمة في تحديد كفاءة المصارف والمؤسسات المالية إلى مجموعتين:

1.7.1 الطرق المعلماتية العشوائية: والتي تم تطويرها من قبل آينر وآخرون.

2.7.1 الطرق الامعلماتية: اذ طورت من قبل شارنز وآخرون.

فالاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في الفرضيات المطبقة على المعطيات والأخذ أو عدم الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية، تعتمد الطرق المعلماتية على الكفاءة في التكاليف أما الطرق اللامعلماتية فتعتمد على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، تبنى الطرق المعلماتية في ظل وجود شكل وظيفي لدالة الانتاج مثل دالة كوب دوغلاس والدالة المتسامية اللوغاريتمية، إذ يتم تقديرها من خلال معطيات العينة المدروسة، أما الطرق اللآمعلماتية تبنى حدود الإنتاج من خلال استعمال البرمجة الخطية، وعليه فإن جميع المشاهدات تأخذ في الاعتبار الشكل الوظيفي لدالة الانتاج، إن أهم المشاهدات

تأخذ في الإعتبار الشكل الوظيفي لدالة الإنتاج، هناك أربع طرق لتقدير الكفاءة التشغيلية والتي تستند إلى إفتراضات مختلفة (**mahaftha, 2005: 27**)

8.1 صعوبات قياس الكفاءة المصرفية:

الكفاءة هي معدل فعالية النظام أو هي نسبة المخرجات المفيدة من إجمالي المدخلات، ولابد من تحديد وقياس مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات الى المخرجات (**Tannenwald, 1995, 42**)، أما بالنسبة لقياس كفاءة المصرف فهي أكثر صعوبة لعدة أسباب منها:

1.8.1 صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات.

2.8.1 صعوبة تحديد الحد الأدن لنسبة المدخلات إل المخرجات.

3.8.1 تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية.

المبحث الثاني: الاطار العملي للبحث

سيتم الاعتماد على نموذج دوبونت المعدل لحساب (ROE) لقياس كفاءة الأداء، اذ يوضح هذا النموذج الاثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA) من خلال قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE).

1.2 قياس مؤشر منفعة الاصول:

يسمى هذا الموشر بمنفعة الأصول (UA) اذ يدل على الاستخدام الأفضل للأصول أي قياس انتاجية الأصول، وتقاس منفعة الأصول باجمالي الإيرادات على اجمالي الأصول.

جدول (1) نسبة (اجمالي الايرادات / اجمالي الأصول) للمصارف عينة البحث (%):

السنوات	التجاري العراق	مصرف بغداد	الشرق الأوسط	الاستمار العراقي	الأهلي العراقي	الائتمان العراقي	الخليج التجاري	مصرف اشور	المنصور للاستثمار
2010	12.61	.6710	7.80	13.81	11.56	11.35	11.72	11.34	13.31
2011	8.76	.0511	6.48	7.29	6.88	6.78	8.25	10.92	8.11
2012	13.77	.239	5.55	8.60	6.81	3.49	7.57	11.12	6.14
2013	6.25	.3411	7.02	7.21	6.94	8.76	7.86	11.55	6.93
2014	8.26	.8112	7.07	7.54	8.59	6.06	13.58	10.25	5.33
2015	6.59	.798	7.21	9.63	6.05	5.12	11.20	8.53	4.83
2016	4.29	.1613	5.26	10.68	6.06	4.24	9.97	7.55	3.77
2017	4.73	.139	6.42	7.41	6.93	3.74	7.98	7.36	3.49
المعدل	8.15	.3911	6.60	8.16	9.02	6.19	9.76	9.82	6.48

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

من خلال الجدول رقم (1) وبالاعتماد في التحليل على المعدل لسلسلة زمنية مكونة من (8) سنوات نجد ان مؤشر العائد على الأصول كان متفاوتا ما بين مصارف عينة البحث اذ بلغ أعلى معدل لمنفعة الاصول في مصرف بغداد اذ استطاع كل دينار استثمر ان يحقق عائدا بمقداره (11.39) من قيمة ذلك الدينار، بينما حققت مصارف التجاري العراق والاستثمار العراقي والخليج التجاري ومصرف اشور معدلات متقاربة بلغت (9.82) (9.76) (8.16) (8.15) بينما بلغت ادنى معدل لمصرف الائتمان العراقي اذ لم يحقق سوى (6.19) كمعدل، وتراوحت معدلات باقي المصارف عينة البحث مابين تلك النسب، وكما هو مبين في المخطط رقم (1).

مخطط رقم (1) يوضح مؤشر منفعة الاصول للمصارف عينة البحث.

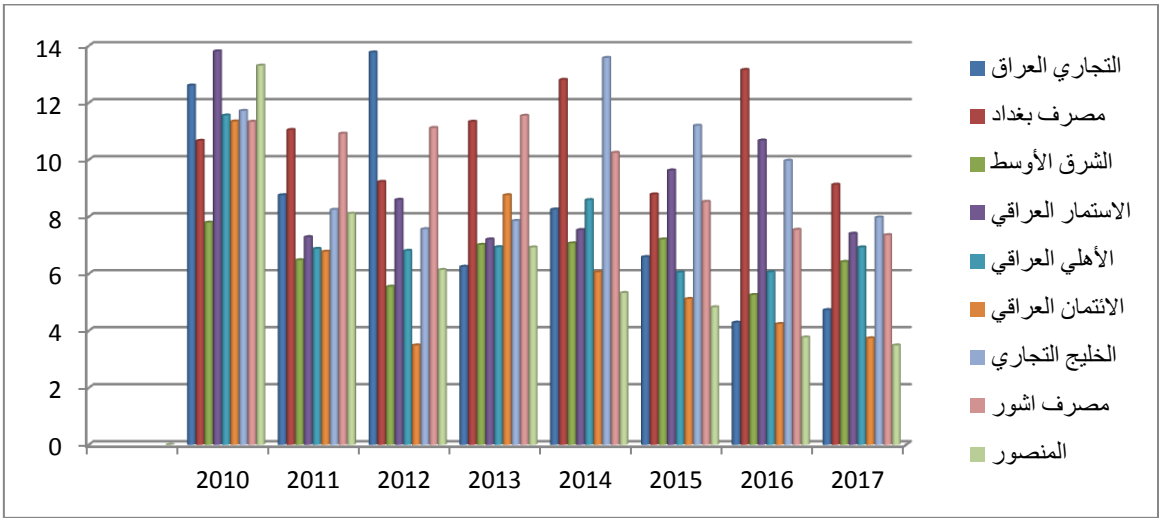

المخطط من أعداد الباحث من بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

2.2 قياس مؤشر الرافعة المالية:

يمكن الإشارة إلى أن مضاعف حقوق الملكية (PM) أو ما يعرف بمؤشر الرفع المالي يحسب بحاصل قسمة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية وهو مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية اذ تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياس للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة.

جدول (2) نسبة (اجمالي الأصول / حقوق الملكية) للمصارف عينة البحث (%):

السنوات	التجاري العراق	مصرف بغداد	الشرق الأوسط	الاستمار العراقي	الأهلي العراقي	الانتمان العراقي	الخليج التجاري	مصرف اشور	المنصور للاستثمار
2010	305.24	58.16	892.34	336.21	227.03	363.16	584.62	270.50	167.51
2011	247.54	734.81	738.00	306.38	181.67	325.22	428.78	231.50	174.39
2012	215.96	809.06	689.82	278.21	203.27	440.39	420.59	182.04	203.53
2013	183.04	626.89	484.42	279.84	175.18	292.25	296.56	200.09	248.35
2014	204.91	627.57	436.21	319.06	218.06	319.90	282.69	157.10	162.74
2015	170.34	605.95	381.78	279.35	321.85	305.97	255.96	154.00	281.72
2016	157.98	624.96	222.45	196.88	233.85	215.45	235.09	160.88	313.35
2017	151.31	577.13	242.88	196.16	205.75	204.94	251.10	167.23	372.62
المعدل	204.54	583.06	510.98	274.01	220.83	308.41	344.42	190.41	240.52

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

من خلال الجدول رقم (2) وبالاعتماد على المعدل لسلسلة زمنية مكونة من (8) سنوات نجد ان مؤشر الرافعة المالية كان متفاوتا بشكل واضح مابين مصارف عينة البحث اذ بلغ أعلى معدل لمنفعة الاصول في مصرف بغداد (583.06) اذ تشير القيمة الاكبر من هذا المضاعف الى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، بينما حققت مصارف الشرق الاوسط نسبة مقاربة بلغت (510.98)، أما مصرفي الخليج التجاري والائتمان العراقي معدلات متوسط بلغت (344.42) (308.41)، بينما بلغت ادنى معدل لمصرف آشور حقق (190.41) كمعدل وتراوحت معدلات باقي المصارف عينة البحث مابين تلك النسب، وكما مبين في المخطط رقم (2).

مخطط رقم (2) يوضح مؤشر الرافعة المالية للمصارف عينة البحث:

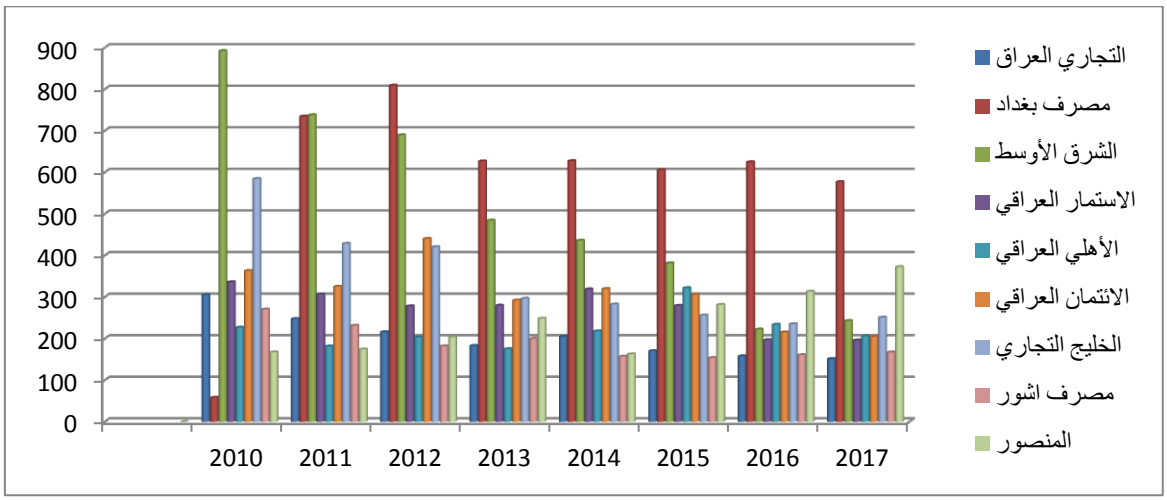

المخطط من أعداد الباحث من بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

3.2 قياس مؤشر هامش الربحية:

جدول (3) نسبة (صافي الدخل / إجمالي الايرادات) للمصارف عينة البحث (%):

السنوات	التجاري العراق	مصرف بغداد	الشرق الأوسط	الاستمار العراقي	الأهلي العراقي	الائتمان العراقي	الخليج التجاري	مصرف اشور	المنصور للاستثمار
2010	16.52	50.11	31.56	42.16	43.02	48.12	54.81	56.45	73.27
2011	23.51	45.98	33.84	38.80	10.76	36.31	37.59	66.42	47.53
2012	49.55	39.89	31.31	49.45	18.47	46.64	29.90	57.53	43.12
2013	51.61	44.98	46.08	49.40	22.66	47.64	44.82	5.15	50.85
2014	59.04	47.36	49.38	11.98	62.83	74.27	62.99	72.07	63.97
2015	48.41	45.90	43.84	62.94	50.59	44.51	64.03	63.23	78.69
2016	54.33	43.19	11.94	58.40	23.99	60.48	52.52	40.89	61.85
2017	41.29	16.69	15.27	51.06	11.22	60.08	21.50	43.40	64.54
المعدل	43.03	41.76	32.90	45.52	30.44	5252.	46.02	52.25	60.47

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

من خلال الجدول رقم (3) نجد ان أعلى معدل في مصرف المنصور للاستثمار اذ تشير ان كل دينار من اجمالي الايرادات حقق (60.47) صافي ربح، بينما حققت مصارف الائتمان العراقي وآشور نسبة مقاربة بلغت (52.52) (52.25)، بينما بلغت ادنى معدل لمصرفي الاهلي العراقي والشرق الاوسط اذ لم يحققا سوى (30.44) (32.90) كمعدل وتراوحت معدلات باقي المصارف عينة البحث مابين تلك النسب وكما هو مبين في المخطط رقم (3).

مخطط رقم (3) يوضح مؤشر هامش الربح للمصارف عينة البحث:

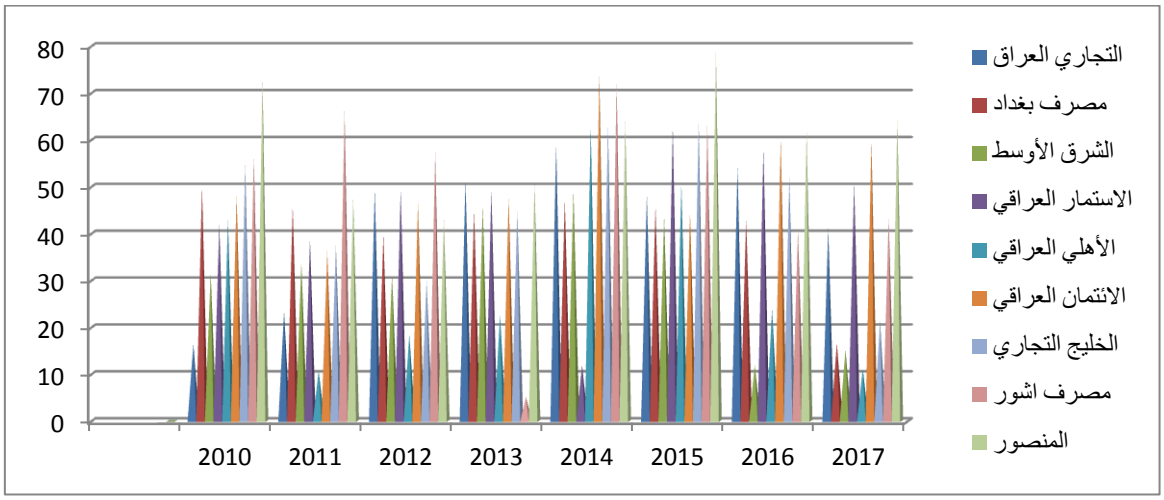

المخطط من أعداد الباحث من بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

4.2 أستخدام نموذج (Modified DuPont Formula) لتقييم الكفاءة التشغيلية:

1. ROA by Modified DuPont Formula = $AU_{(av)}$ X $PM_{(av)}$ $\{to\ Lim\ 8\}$

جدول (4) تحليل نسبة (منفعة الاصول X هامش الربح) للمصارف عينة البحث (بالدينار):

ROA	$PM_{(av)}$	$AU_{(av)}$	المصرف
350.69	43.03	8.15	التجاري العراق
600.92	41.76	11.39	مصرف بغداد
217.14	32.90	6.60	الشرق الاوسط
371.44	45.52	8.16	الاستثمار العراقي
274.56	30.44	9.02	الاهلي العراقي
426.36	52.25	8.16	الائتمان العراقي
449.15	46.02	9.76	الخليج التجاري
497.28	50.64	9.82	مصرف آشور
391.84	60.47	6.48	المنصور للاستثمار

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

هذه الصيغة تركز على مصدر الاداء الافضل، اذ حقق مصرف بغداد عائد على الأصول مرتفع بلغ (600.92) بسبب أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للاصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الاصول أو انتاجية الاصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، تبعه مصرف آشور والخليج العربي والائتمان العراقي بمعدلات متوسطة للعائد على الاصول بلغت (497.28) (449.15) (426.36) على التوالي بالمقابل فإن الاداء

الضعيف كان من حصة مصرفي الاهلي العراقي والشرق الاوسط (274.56) (217.14) وقد يعود ذلك لتدني كفاءة التحكم بالتكاليف أو الاستخدام السيء للأصول أو لكليهما أما باقي المصارف فتراوحت معدلاتها مابين أعلى نسبة وأدنى نسبة وحسب المخطط رقم (4).

مخطط رقم (4) يوضح مؤشر العائد على الاصول للمصارف عينة البحث:

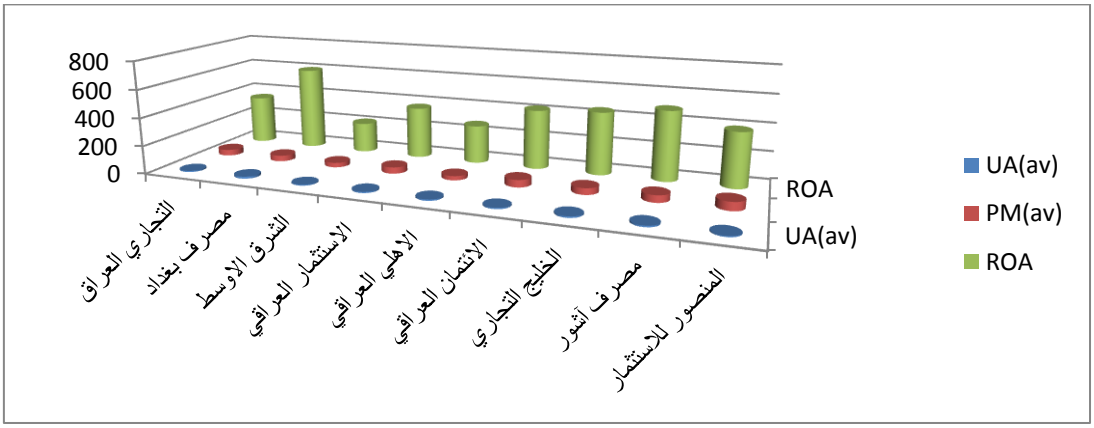

المخطط

من أعداد الباحث من بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

by Modified DuPont Formula = $UA_{(av)}$ X $PM_{(av)}$ X $EM_{(av)}$ {*to Lim* 8}E2. RO

أن العائد على حق الملكية (ROE) مؤشر مهم في قياس ربحية المصرف الاجمالية وامكانية مقارنتها مع المصارف الأخرى ومن أهم معايير قياس كفاءة استعمال الأموال في المصارف فضلا أن النموذج يمكن من قياس النسبة المئوية للعائد لكل من حقوق الملكية أي قيمة العائد التي يحصل عليها المصرف من خلال استثماره في حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أفضل في إمكانية توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة.

جدول (5) نسبة (منفعة الاصول X الرافعة المالية X هامش الربح) للمصارف عينة البحث (بالدينار):

المصرف	AU(av)	PM(av)	EM(av)	ROE
التجاري العراق	8.15	43.03	204.54	71731.05
مصرف بغداد	14.39	41.76	583.06	350376.14
الشرق الاوسط	6.60	32.90	510.98	110954.19
الاستثمار العراقي	8.16	45.52	274.01	101779.15
الاهلي العراقي	9.02	30.44	220.83	60633.02
الائتمان العراقي	8.16	52.25	308.41	131493.68
الخليج التجاري	9.76	46.02	308.41	138523.95
مصرف آشور	9.82	50.64	190.41	94687.99
المنصور للاستثمار	6.48	60.47	240.52	94246.70

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فقد حقق مصرف بغداد عائدا على حق الملكية مرتفعا بلغ (350376.15) ويمكن ارجاع سبب هذا الارتفاع في العائد على حقوق الملكية إلى الرافعة المالية، لذلك فان المحللين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد أما مصرف الخليج التجاري والائتمان العراقي والشرق الاوسط والاستثمار العراقي فقد حققا نسب متوسطة للعائد على حق الملكية بلغ (138523.95) (131493.68) (110954.19) (101779.15) على التوالي ويعود السبب لارتفاع مؤشر الرافعة المالية أيضا مع متوسط مقبول لمؤشر هامش الارباح أما أدنى نسبة فقد تحققت لمصرف الاهلي العراقي بمعدل بلغ (60633.02) فانه يمكن ارجاع سبب هذا الانخفاض إلى العائد على الأصول والرافعة معا، أما باقي المصارف فقد حققت معدلات تراوحت بين تلك المعدلات.

مخطط رقم (5) يوضح مؤشر العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث:

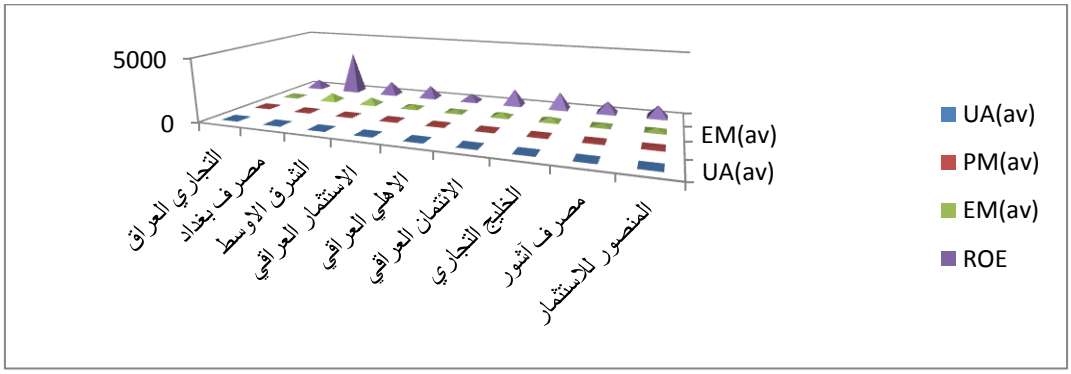

المخطط من أعداد الباحث من بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5).

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1. من حيث الربحية تعد المصارف متقاربة المستوى باستثناءات بسيطة، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (ROE، ROA، PM) عبر سنوات الدراسة (2010– 2017)، وقد يعود ذلك الى تشابه طبيعة النشاط الأساس والمناخ المالي في البلد والذي لا يعطي مرونة عالية لاستثمارات اكبر خوفا من المخاطرة.
2. اعتماد المصارف صيغا أستثمارية مضمونة الربحية كالقروض المضمونة والاستثمار الليلي والحكومي الخالي من المخاطرة.
3. كما بينت مؤشرات الربحية أن المصارف الصغيرة (من حيث حجم الأصول) مثل مصرف بغداد والمنصور للاستثمار أكثر مردودية وربحية من المصارف الكبيرة مثل مصرف الشرق الاوسط والائتمان العراقي.
4. أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن مصرف المنصور للاستثمار ومصرف آشور ومصرف بغداد ومصرف الائتمان العراقي أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه مقارنة بالمصارف الأخرى، وقد يعود ذلك لقلة الفروع والوكالات أي نقص وقلة حجم النشاط وبالتالي انخفاض في مستوى التكاليف الثابتة.
5. جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (UA) متفاوتة بشكل واضح بين المصارف طيلة فترة الدراسة، وهو ما يعكسه تفاوت معدلات العائد في هذه المصارف، كما يعكسه عدم تنوع المحفظة المصرفية وغياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه المصارف العراقية.
6. يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته وتبين الدراسة أن المصارف كانت متفاوتة بشكل كبير من حيث صيغ تمويلها، وهو ما يعكسه ويؤيده مؤشر انتاجية الأصول (UA) (إذ أن العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية).

ثانيا: التوصيات:

1. يوصي البحث باستعمال نموذج Modified DuPont Formula فهو يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية في ربحية الأصول وبالتالي له القدرة على تفسير أوضاع الشركة المالية بشكل منطقي، وايضا امكانية تطبيقه في البيئة العراقية.
2. يجب على المصارف تنويع مصادر الايرادات المصرفية وعدم الاعتماد الكلي على الاقتراض والودائع والاستثمار في ادوات خالية المخاطر.

3. الاهتمام بإنتاجية الموظفين لرفع الكفاءة المصرفية وبالموارد البشرية بصفة عامة في القطاعات المالية والمصرفية، بداية بالاختيار على أساس المؤهل العلمي والخبرة فضلاً عن التدريب المستمر لتنمية مهارات العاملين بالمصارف وتأهيلهم في مجال استغلال التكنولوجيا الحديثة.
4. دراسة تكلفة الأعمال والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف والمفاضلة بينها من منطلق أقل تكلفة وأعلى عائد.
5. غالبا ما تقوم المصارف العراقية بالاعتماد على الأنشطة التقليدية، وفي ظل التحديات التي تفرضها سياسة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمنافسة الشديدة يجب على المصارف العراقية تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليدي والمستحدث من المنتجات لزيادة نطاق عملياتها وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة.
6. وللصعوبة التي لاقتها هذه الدراسة في الحصول على المعلومات المصرفية، نوصي بتدعيم عملية الافصاح والشفافية في المصارف من خلال حثها على نشر المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجميع.

المصادر

الكتب العربية:

1) الحاج طارق وفليح حسن، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009 .
2) الخزامي عبد الحكيم ، النظم المالية والتمويلية المبادئ والتطبيقات، دار الفجر، مصر 2007.
3) طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الاسكندرية، مصر، 2006.
4) قريشي محمد الجموعي ، قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية، .2008
5) معارج هواري وفيصل شياد، قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر، طباعة المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.

المجلات والمؤتمرات والدراسات:

1) النشرات السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للشركات عينة البحث.
2) ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الإقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
3) الجميل سرمد كوكب، تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة المواد وتوزيعها في مصرف الرافدين للفترة 1956 – 1983 ، تنمية الرافدين، العدد 26 ، العراق،1989.

4) رايس حدة وفاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس- المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 62المجلد الأول، 2009.

5) عبد مولاه وليد، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية،2011، العدد 104 الكويت.

6) خالص صالح، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول للمنظمة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كامعة الشلف ولاية الشلف، الجزائر، 14 و 15 ديسمبر 2004.

7) جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة) ، أطروحة – دكتوراه في العلوم المالية تخصص دراسات مالية ومحاسبية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاري ة وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، 2015.

Refrence:

1) Fiorentino E., Karmann A. & Koetter M. (2006) The cost efficiency of German banks: ac omparison of SFA and DEA, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies.
2) Robert T. (1995) Differences across First district banks in operational efficiency, New England economic review.
3) Sim Onson, Hemple and Coleman, Bank management: Text and Cases, op. cit, 1994, pp 269.
4) Tannenwald R. (1995) Differences across first district banks in operational efficiency.
5) Worthington A. C. (1998), The Determinations of Non-Bank Financial Institution Efficiency: A Stochastic Cost Frontier Approach, Applied Financial Economics, Vol.8, No.3, Australia.
6) Zuzana I. (2009) Measuring Bank Effciency, Master Thesis, Charles University in Prague.
7) Bilal mohammad saed mahaftha, Operating efficiency and stock performance: The case of Jordanian banks, Master's degree of finance and banking, yarmouk university, Jordan, 2005, p: 27.